دراسات استراتيجية

عماد قدورة

نحو أمن عربي للبحر الأحمر



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

355
0174

نحو أمن عربي للبحر الأحمر

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار / مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هيئة التحرير

جمال سند السويدي رئيس التحرير
أنور محمد قرقاش
عبدالله ناصر السويدي
عايدة عبدالله الأزدي

الهيئة الاستشارية

عبدالله جمعة الحاج	جامعة الإمارات العربية المتحدة
عبدالمنعم سعيد	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (ج . م . ع)
محمد غانم الرميحي	مجلة العربي
عمرو محيي الدين	جامعة الكويت
جيمس بيل	كلية وليم وماري
ريتشارد شولتز	جامعة فلتشر
ريتشارد ميرفي	مجلس العلاقات الخارجية - نيويورك
ديفيد لونج	أستاذ في العلوم السياسية
صالح المانع	جامعة الملك سعود
عبدالله محمد الصادق	مركز البحرين للدراسات والبحوث
إسماعيل صبري مقلد	جامعة أسيوط
مارك تسلر	جامعة ويسكونسن

سكرتير التحرير

أمين أسعد أبوعزالدين

دراسات استراتيجية

نحو أمن عربي للبحر الأحمر

عماد قدّورة

العدد ـ22ـ

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 1998
جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 1998

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

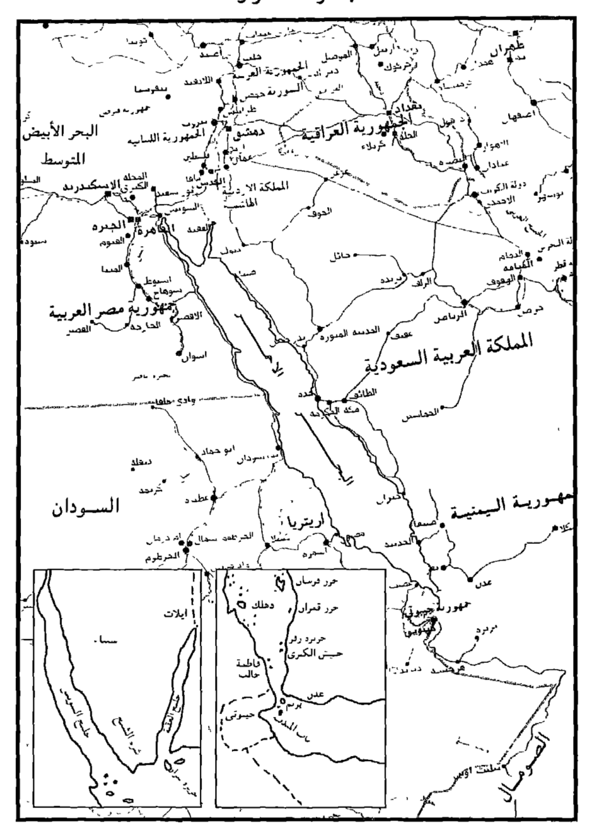
ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 722776 - 9712+
فاكس : 769944 - 9712+

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتـــويـــات

منطقـة البحـر الأحمـر ومداخلـه



مقدمة

أعادت مجريات الأزمة اليمنية ـ الأرتيرية ومراحل تطور تسويتها الإيجابية، تسليط الأضواء من جديد على أهمية البحر الأحمر الجيواستراتيجية للأمن العربي بشقيه على حد سواء، القُطري للدول العربية المتشاطئة عليه، والقومي للعالم العربي قاطبة.

إن دراسة للمواقف العربية التي عالجت موضوع البحر الأحمر - والتي يتضمنها البحث - تظهر أن تفعيل ذلك الموضوع في الأجندة العربية يتصف بسمتين أساسيتين ودائمتين؛ الأولى: أن الاهتمام العربي بهذا الموضوع محكوم في سياق "رد الفعل" على الأزمات والتحديات الخطيرة التي يتعرض لها البحر الأحمر والإقليم المحيط به. ففي الستينيات والسبعينيات، بدأت اللقاءات العربية ببحث مسألة البحر الأحمر في سياق الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي اشتد أواره خلال تلك الحقبة الزمنية، ثم أعيد طرح المسألة مرة أخرى في إطار انعكاسات الحرب العراقية ـ الإيرانية وتأثيراتها في منطقة الإقليم المحيط بها، والمتضمن طبيعياً إقليم البحر الأحمر. فيما جاءت ردود الفعل العربية مرة ثالثة في إثر احتلال أرتيريا لجزيرتي حنيش الكبرى والصغرى قرب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1995، ولكنها أعادت إلى اليمن جزيرة حنيش الكبرى في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998*.

* وقد صدر قرار بهذا الشأن عن هيئة التحكيم الدولية بتاريخ 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 يقضي بحق اليمن ببسط سيادتها على أرخبيل حنيش كاملاً. وقد حددت الهيئة الدولية مدة 90 يوماً كحد أقصى لتنفيذ الحكم. (المحرر)

أما السمة الثانية فهي "الآنية" ؛ حيث غالباً ما تكون ردود الأفعال العربية تجاه قضايا البحر الأحمر طارئة ولحظية، وسرعان ما تتلاشى ردود الأفعال تلك في ثنايا القضايا والمشكلات العربية الأخرى. فحتى هذه اللحظة لم تظهر المواقف وردود الفعل العربية إزاء أزمات البحر الأحمر الطارئة ضمن إطار استراتيجية عربية شاملة، تهدف إلى ضمان أمن وسلامة حوض البحر الأحمر وحماية الطرق التجارية والملاحية الاستراتيجية فيه.

إن إدراك أهمية البحر الأحمر الجيواستراتيجية بالنسبة إلى العرب تستحق أن نتوقف عندها، وأن تبدأ الخطوات الجادة نحو تأمينه عربياً. وأول تلك الخطوات بلا شك هي بلورة استراتيجية عربية واضحة تجاه البحر الأحمر. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتكون مقاربة جادة، ومفتوحة على إضافات الآخرين، للمساهمة في صياغة استراتيجية عربية تحمل في بنيتها الإمكانية الواقعية لتجسيدها على مياه البحر الأحمر، وتقوم على أساس الفعل والمبادرة المتحصلين من الإدراك الشامل لأهمية البحر الأحمر الجيواستراتيجية، وليس رد فعل على قضية آنية أو حادثة طارئة تواجه أمن البحر الأحمر.

وقد بدأت هذه الدراسة بتوضيح أهمية البحر الأحمر والدول المطلة عليه، مما جعل هذه المنطقة محط اهتمام القوى الإقليمية والدولية، التي لجأ بعضها إلى احتلال بعض النقاط الاستراتيجية المطلة عليه، بهدف تحقيق نفوذها وسيطرتها على جزء من هذا البحر ومداخله، ليمهد ذلك لرصد وتحليل أهداف تلك القوى وسياساتها، خصوصاً إبان مرحلة الحرب الباردة، التي كان التنافس الرئيسي خلالها بين الولايات المتحدة الأمريكية

من جهة، والاتحاد السوفيتي السابق من جهة أخرى. فيما تركز التنافس على البحر الأحمر إقليمياً بين الدول العربية - ولاسيما المطلة عليه - التي حاولت الحفاظ على أمنه واستقراره، وإسرائيل التي تسعى إلى السيطرة عليه، وكسر احتكار السيادة العربية عليه وعلى مداخله الاستراتيجية.

إن وضوح أهداف القوى الدولية وسياساتها تجاه البحر الأحمر، ووضوح أهداف إسرائيل وسياساتها إزاءه، وبالمقابل ضبابية السياسات العربية تجاه مسألة تأمين البحر الأحمر وحمايته، يحتم علينا الانطلاق نحو البحث في مفهوم "الأمن" وضروراته وانعكاسات التغيرات في البيئتين الإقليمية والدولية عليه، ليمهد الطريق نحو اقتراح شكل محدد لآليات عمل النظام الأمني العربي في البحر الأحمر، ضمن إطار الممكن والمتاح، والذي يكفل في النهاية تحقيق الشعار العربي القائل: «ما البحر الأحمر إلا بحيرة عربية».

أولاً: البحر الأحمر جيواستراتيجياً

يحتل البحر الأحمر مساحة قدرها 450 ألف كيلومتر مربع (174,000 ميل مربع)، ويمتد طوله من قناة السويس في شماله حتى مضيق باب المندب في جنوبه نحو 1930 كيلومتراً (1200 ميل)، فاصلاً أفريقيا عن شبه جزيرة العرب في قارة آسيا. أما عرضه فيبلغ في أوسع مناطقه نحو 306 كيلومترات (190 ميلاً)[1]، بينما يبلغ معدل عمقه حوالي 538 متراً (1765 قدماً)، وتصل أعمق نقطة فيه إلى 2600 متر (8500 قدم)[2]. ويحتوي البحر الأحمر على خليجين مهمين، هما: خليج العقبة الذي

يبلغ طوله حوالي 160 كيلومتراً، ويتراوح عرضه بين 7ـ25 كيلومتراً، وتقع مضايق تيران الاستراتيجية عند مدخله، وخليج السويس الذي يبلغ طوله 280 كيلومتراً، ويتراوح عرضه بين 20ـ50 كيلومتراً، ويتصل هذا الخليج بقناة السويس التي تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط. وتكثر الجزر البحرية في هذا البحر، فيما تختلف أهميتها تبعاً لموقعها الجغرافي ومساحتها، ومدى إمكانية الاستفادة منها سياسياً وعسكرياً واستغلالها اقتصادياً. إلا أن أهم تلك الجزر هي جزر بريم الاستراتيجية التي تتحكم في مضيق باب المندب، والتي تقسم المضيق إلى قسمين: ممر آسيوي يبلغ عرضه 5 كيلومترات، وممر أفريقي يبلغ عرضه 21 كيلومتراً[3].

يعد إدراك أهمية البحر الأحمر بأبعادها المختلفة أحد أهم الأسس التي تمهد لبلورة استراتيجية عربية تأخذ في الاعتبار أمن منطقة البحر الأحمر واستقرارها على كافة الأصعدة والمستويات[4]. ومن هذا المنطلق تتجلى أهمية دراسة الخصائص الجيواستراتيجية التي يتمتع بها البحر الأحمر، والتي تكسبه أهمية كبيرة في إطار منظومة السياسات الإقليمية والدولية.

يعتبر الموقع الجغرافي الوسيط أهم ما يتميز به البحر الأحمر؛ إذ يعد نقطة التقاء ثلاث قارات: أوربا من الشمال وآسيا من الشرق وأفريقيا من الغرب، كما يعد نقطة وصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي عبر قناة السويس من جهة الشمال ومضيق باب المندب من جهة الجنوب. ولعل أهم ما يميز البحر الأحمر - من حيث كونه طريقاً بحرياً وملاحياً - هو امتداده جغرافياً بين الشمال الغربي والجنوب الشرقي، وبذلك يمتاز بكونه أقصر وأسرع طريق بين الشرق والغرب بصفة عامة، وبين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة.

وتكمن أهمية البحر الأحمر في أنه يعد حالياً أهم طريق ملاحي استراتيجي عالمي لنقل أهم سلعة استراتيجية في العالم وهي "النفط"؛ فعن طريق قناة السويس في شماله وباب المندب في جنوبه يتحكم في أحد الطرق الرئيسية لتجارة العالم، خصوصاً النفطية منها. كما أنه يربط بين منطقتين من أخطر مناطق الصراع الإقليمي والدولي وهما الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، ويقع في جوار منطقة الخليج العربي التي تتأثر بشدة بما يجري فيهما، وبذلك يكون البحر الأحمر هو حلقة الوصل بين تلك المناطق الاستراتيجية كافة[5].

أما على الصعيد العسكري والأمني فإن البحر الأحمر يعد مدخل الدول العربية إلى قارتي أفريقيا وآسيا، وهو المنفذ البحري الوحيد لكل من السودان والأردن والصومال وأرتيريا، وهو فضلاً عن ذلك، أحد بؤر الصراع الاستراتيجي العالمي. فأمن البحر الأحمر يرتبط بأمن المحيط الهندي من جهة، وبأمن الخليج العربي كما أمن البحر الأبيض المتوسط من جهة ثانية، وهو من جهة ثالثة همزة وصل بين الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي[6]. كما يعد البحر الأحمر أخطر بحر داخلي لموقعه المتوسط، فضلاً عن أنه المركز الرئيسي من حيث كثافة الملاحة وأحجام الأساطيل التجارية والحربية التي تمر فيه. إن وجود قناة السويس في شمال البحر الأحمر، ووقوع مضيق باب المندب في جنوبه يزيد في الأهمية الاستراتيجية له؛ فالسيطرة على هذين الموقعين الاستراتيجيين تمكن من التحكم في الملاحة الإقليمية والتأثير في حركة الملاحة الدولية.

إن الأهمية العسكرية للبحر الأحمر لا تطال الدول العربية المطلة عليه فحسب؛ لأن القوى الدولية تعتبره طريقاً رئيسياً لتحريك قواتها من قواعدها المختلفة والمنتشرة حول العالم ونقلها إلى مناطق النزاع والتوتر عند الحاجة إلى ذلك.

وقد برزت أهمية البحر الأحمر تجارياً واقتصادياً بشكل متزايد في أعقاب شق قناة السويس عام 1869، وتحقيق حلقة الاتصال بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، حيث شكلا معاً طريقاً بحرياً متميزاً، إذ يعد أقصر وأسرع طريق بحري يربط ملاحياً بين الشرق والغرب. ولا ريب في أن طريق البحر الأحمر قد أسهم إسهاماً مهماً في الطفرة الصناعية والحضارية الحديثة التي شهدتها أوربا، فهذا الطريق البحري «قرَّب المسافة بين هذه الدول وبين مصادر المواد الخام وأسواق التصدير في آسيا وأفريقيا بأرخص التكاليف وأقصر الأوقات؛ إذ يبلغ مقدار المسافة مثلاً من لندن إلى الخليج العربي عبر قناة السويس والبحر الأحمر حوالي 12 ألف كيلومتر، بينما يبلغ نحو 21 ألف كيلومتر عبر رأس الرجاء الصالح وجنوب أفريقيا، أي بزيادة في المسافة قدرها 75٪ تقريباً، بالإضافة إلى ثلاثة عشر يوماً من الإبحار الإضافي»[7].

من جهة أخرى، فإن البحر الأحمر يتصدر قائمة بحار العالم لما يحوي في باطنه من ثروات طبيعية ومعدنية، فضلاً عن النفط والغاز الطبيعي المحتمل وجودهما بكميات كبيرة تحت مياهه، كما يزخر بعدد كبير من أنواع الأسماك والكائنات البحرية؛ مما يمكن أن يمهد لإنشاء صناعات متعددة تقام على الشواطئ المطلة على البحر الأحمر[8].

ثانياً: البحر الأحمر في السياسات الدولية

منذ مطلع القرن الحالي، ونتيجة لأهمية البحر الأحمر الاستراتيجية، كانت الدول المتشاطئة عليه - وخاصة على مداخله ومخارجه شمالاً وجنوباً - محلاً للتطلعات الاستعمارية والإمبريالية؛ فقد قامت الدول الاستعمارية بتقاسمها فيما بينها، ليكون لها نفوذ وسيطرة على جزء من هذا البحر الاستراتيجي الموقع. فقد فرضت بريطانيا حمايتها العسكرية على عدن، ثم حولتها إلى مستعمرة بعدئذ، لكي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر، فيما قامت باستعمار مصر المطلة على الجزء الشمالي الغربي منه، وبذلك تكون قد تحكمت في المدخلين الجنوبي والشمالي للبحر الأحمر. كما قامت فرنسا من جهة أخرى بتشغيل وإدارة قناة السويس كممر ملاحي عالمي، علاوة على احتلالها منطقة جيبوتي وما يجاورها في الجنوب، وبهذا تشارك بريطانيا في سيطرتها على المدخل الشمالي والجنوبي للبحر الأحمر[9]. وقد نشأ عن هذا الوضع الاستعماري الجديد تنافس دولي أوسع نطاقاً اشتركت فيه عناصر جديدة؛ كإيطاليا التي شعرت بأهمية هذه المنطقة، فقامت باحتلال الصومال ثم أرتيريا، ليكون لها نفوذ في هذه المنطقة الاستراتيجية.

وسادت بعد الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) مقولة إنه «لا يمكن السيطرة على أوربا إلا عن طريق جنوبها». ويحوي هذا الجنوب البحر الأبيض المتوسط الذي يربط قارة أوربا بقارة أفريقيا والبحر الأحمر الذي تمر فيه أربعة أخماس المواد الخام الأولية مشحونة من آسيا وأفريقيا إلى الغرب الصناعي[10]. لذا اشتد التنافس الاستعماري بين القوى الدولية الفاعلة

على المسرح العالمي آنذاك، بهدف السيطرة على البحار والممرات المائية والملاحية الاستراتيجية في هذه المنطقة.

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945) وسيطرة القوتين المنتصرتين – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي – على مقدرات العالم، بدأت تتبلور سياسات عالمية تنافسية جديدة لكل منهما، جاءت في سياق ما سمي بالحرب الباردة بين القطبين الدوليين العملاقين. وكان البحر الأحمر إحدى أهم المناطق الاستراتيجية التي سعت كلتا الدولتين للسيطرة عليها ومد نفوذهما فوقها؛ ويمكن رصد أهداف تلك السياسات وطبيعتها كما يلي:

1. السياسة الأمريكية

كان الاهتمام الأمريكي المبدئي بمناطق البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، ينطلق من الأهداف العامة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، التي أكدت عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة. فقد ركزت تلك الإدارات دوماً على ضرورة تأمين تدفق الإمدادات النفطية من منطقة الشرق الأوسط عبر الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين[11]. كما اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية لتساعد بريطانيا على تكريس وجودها في منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي والبحر الأحمر، بهدف ضمان استمرار تدفق النفط العربي عبر الخطوط الملاحية الاستراتيجية التي تمتد من الخليج عبر البحر الأحمر ومضايقه، وصولاً إلى العالم الصناعي الغربي.

كما هدفت أيضاً إلى ضمان عدم سيطرة أي قوة أخرى معادية للسياسات الأمريكية على الشرق الأوسط ومن ضمنه منطقة البحر الأحمر، وبالتالي الحيلولة دون وصول الاتحاد السوفيتي السابق إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي من خلال منفذ بحري استراتيجي[12]. وقد جاء إعلان بريطانيا عام 1968 قرارها سحب جميع قواتها العسكرية المتمركزة شرقي قناة السويس وعدن، وما أعقب ذلك من انسحاب نهائي لبريطانيا من منطقة الخليج العربي عام 1971 ليذكي من حدة منافسة القوتين العظميين، من خلال سياسة "ملء الفراغ" الأمنية في منطقة البحر الأحمر - المحيط الهندي[13]. وبانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة جنوب شرق آسيا في أوائل السبعينيات، أصبح البحر الأحمر طريقاً بحرية حاسمة بالنسبة إلى نفط الخليج العربي المشحون إلى الغرب، وذلك في ضوء أهمية النفط بالنسبة إلى المصلحة الاقتصادية الغربية عموماً واليابانية على وجه التحديد[14].

أما الهدف الثالث من أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والبحر الأحمر، فيتعلق بضمان أمن إسرائيل وتفوقها؛ حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ومازالت تقدم الضمانات والإمكانيات كافة إلى إسرائيل، على اعتبار أنها الحليف الاستراتيجي[15] في الشرق الأوسط الذي يمكن الاعتماد عليه في حماية المصالح الأمريكية خاصة، والمصالح الغربية عامة؛ وعليه فإن السياسة الأمريكية ظلت تؤيد سياسات إسرائيل ومطامعها التوسعية في البحر الأحمر ومضايقه وجزره، رغم تعريض السياسة الأمريكية للانتقاد من قبل الدول العربية.

هكذا أضحى أمن هذه المنطقة الاستراتيجية واستقرارها يحظى باهتمام كبير لدى الولايات المتحدة؛ إذ إن عدم وضعها ضمن أولويات سياساتها الخارجية، من شأنه تهديد مصالحها التجارية والاقتصادية والسياسية الواسعة، الأمر الذي سعت معه الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء قواعد عسكرية وتكوين وعقد أحلاف دولية لتدعيم المصالح الأمريكية الاستراتيجية في المنطقة[16].

2. السياسة السوفيتية

أما موقع البحر الأحمر في السياسة السوفيتية وأهدافها، فقد كان يعد محوراً من محاور مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم الثالث والشرق الأوسط تحديداً، تلك الاستراتيجية القائمة على بناء التحالفات والصداقات مع دول العالم الثالث؛ لضمان عدم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالمصالح الحيوية المتوافرة فيها. وعلى اعتبار أن البحر الأحمر هو إحدى المناطق الرئيسية في تلك الاستراتيجية؛ فقد انطلقت السياسة السوفيتية نحوه بهدف السيطرة على الخطوط البحرية حول أفريقيا والعالم العربي، بحيث تتاح الفرص للقوات السوفيتية لتتحرك في تلك المناطق بحرية كاملة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك. كما قامت تلك السياسة على مواجهة المصالح الأمريكية والغربية في البحر الأحمر وأفريقيا والعالم العربي، إضافة إلى سعيها إلى تعزيز اعتماد الدول الأفريقية والعربية المطلة على البحر الأحمر - كأثيوبيا واليمن - على الاتحاد السوفيتي لضمان استمرار الوجود السوفيتي قريباً من المداخل الاستراتيجية للبحر الأحمر، علاوة على تعزيز ذلك الوجود بالقرب من المحيط الهندي ومنطقة الخليج العربي[17].

ويذكر أن السياسة السوفيتية قد انتهت مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه في عام 1991، فيما لم تُبد جمهورية روسيا الاتحادية - والتي تعد وريثة الاتحاد السوفيتي - اهتماماً بالبحر الأحمر وأمنه، باعتبار أنه لا يعد إحدى أولويات سياستها الخارجية في هذه المرحلة على الأقل، والتي تقتصر على الاهتمام بشؤونها ومشكلاتها الداخلية، أو بالعلاقات الخارجية التي تنعكس على المصالح الروسية مباشرة.

3. سياسات دولية أخرى

من جهة أخرى، لا يمكن القول إن مصالح القوتين العظميين وسياساتهما كانت تشكل جملة المصالح والسياسات الوحيدة في البحر الأحمر؛ إذ إن العديد من الدول الأخرى لها مصالحها المعتبرة، ومنها دول أوربا واليابان التي عملت على تدعيم علاقاتها السياسية وتقديم المعونات الاقتصادية والمالية إلى الدول المطلة على البحر الأحمر إلى جانب بعض المساعدات والمعونات العسكرية[18]. إلا أن سياسات تلك الدول بقيت دائرة في إطار السياسة الأمريكية، ولم تتخذ خطوات مميزة منذ السبعينيات.

وتعتبر فرنسا «من أكبر الدول الغربية التي تقدم مساعدات اقتصادية وعسكرية للدول الأفريقية، خصوصاً دول (الفرانكوفونية) [وهي مجموعة الدول الناطقة باللغة الفرنسية]، ودولة جيبوتي المطلة مباشرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث يرجع اهتمام فرنسا الخاص بالدول الأفريقية، إلى الروابط التاريخية والثقافية التي يعود عهدها إلى فترة الاستعمار الفرنسي في أفريقيا»[19]. ويذكر أن فرنسا مازالت تحتفظ

بوجود عسكري فعلي في جيبوتي حتى اليوم، ويعزى ذلك إلى اهتمام فرنسا بمنطقة البحر الأحمر لإثبات وجودها مقابل الوجودين السوفيتي السابق والأمريكي، ولتأكيد إرادتها المستقلة ووزنها الدولي، فضلاً عن تأمين إمداداتها النفطية، وإظهار التزامها بتأمين طرق النفط إلى الغرب الصناعي[20]. ويبدو أنه التزام مرتبط بالهدف الاستراتيجي لفرنسا في أن تكون الدولة الرائدة في تفعيل الدور الأوربي على ساحة السياسة الدولية.

ثالثاً: البحر الأحمر في السياسات الإقليمية

1. السياسة الإسرائيلية

وفي إطار السياسة الإقليمية في منطقة البحر الأحمر كانت لإسرائيل سياساتها وأهدافها الواضحة فيها؛ إذ إن موقع إسرائيل الجغرافي وطبيعة كيانها الغريب عن محيطه العربي والمحاصر من قبله، جعل الهدف الإسرائيلي الأهم هو الفكاك والخروج من هذا الحصار ومحاولة تجاوزه. لذا ركزت السياسة الإسرائيلية على أهمية تأمين منافذ لها على البحار المجاورة، حتى لا تتعرض للضغوط السياسية والاقتصادية من جراء وضعها ككيان جديد مصطنع، ومن هنا جاء التركيز الإسرائيلي على تأمين ممرات البحر الأحمر ومنافذه، ومحاولة منع أي قوة معادية من السيطرة عليها. وقد أكد بن جوريون ذلك عندما قال: «إن سيطرة إسرائيل على نقاط في البحر الأحمر ذات أهمية قصوى؛ لأن هذه النقاط ستساعد إسرائيل على الفكاك من أي محاولات لمحاصرتها وتطويقها، كما ستشكل قاعدة انطلاق عسكري لمهاجمة أعدائنا في عقر دارهم، قبل أن يبادروا هم إلى مهاجمتنا»[21].

بدأت الاستراتيجية الإسرائيلية حيال البحر الأحمر عام 1949 بإقامة الوجود الإسرائيلي في خليج العقبة لتأمين الاتصال مع العالم الخارجي عن طريقه. ومن ثم التغلغل فيه عبر احتلال الأراضي العربية في الجزء الشمالي منه، واحتلال أو تأسيس وجود لإسرائيل في الجزر الاستراتيجية الواقعة عند المدخل الجنوبي بغية أن تصبح قوة مسيطرة فيه[22].

ومنذ فتح مضايق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية في عام 1957 نتيجة العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ظلت التجارة البحرية الإسرائيلية - التي تتم عن طريق البحر الأحمر - في ازدياد، حيث ازداد ميناء إيلات حجماً وأهمية، كما تعززت علاقات إسرائيل السياسية والعسكرية والاقتصادية مع الدول الأفريقية والآسيوية.

لقد زادت أهمية البحر الأحمر بالنسبة إلى المصالح الإسرائيلية التجارية في عام 1967، وأضحت إسرائيل معتمدة على نشاطها التجاري مع القارات الثلاث أفريقيا وآسيا وأستراليا، فبات البحر الأحمر طريقاً استراتيجياً ليس في وسع إسرائيل أن تخسره، فمن خلاله تصدر إسرائيل منتجاتها إلى الأسواق الأفريقية والآسيوية، وتستورد الموارد الطبيعية اللازمة للحفاظ على اقتصادها وصناعاتها، وحتى عام 1979 كانت إسرائيل تستورد معظم نفطها من إيران عن طريق البحر الأحمر إلى ميناء إيلات[23]. وعندما تم إغلاق مضيق باب المندب في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 من قبل القوات المصرية بالتعاون مع البحرية اليمنية في وجه الملاحة والتجارة الإسرائيلية، وجدت إسرائيل نفسها محاصرة في هذا البحر وخلجانه، دون إمكانية للمناورة أو الدعم الخارجي، الأمر الذي لفت نظر إسرائيل

والولايات المتحدة الأمريكية المساندة لها، إلى خطورة السيطرة العربية على البحر الأحمر ومضايقه. لذا كثفت الولايات المتحدة وإسرائيل جهودهما من أجل ضمان عدم تكرار فرض حصار بحري عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وقد كانت تلك إحدى نقاط اتفاق فصل القوات بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية عام 1974[24].

كما طرحت إسرائيل فكرة تدويل باب المندب ومجموعة الجزر العربية التي تتحكم فيه، لضمان عدم تعرض ملاحتها البحرية الاستراتيجية عبر البحر الأحمر للخطر مستقبلاً، فيما اتخذت خطوات عملية بعد ذلك، فقامت باحتلال بعض الجزر الصغيرة المتناثرة ذات الموقع الاستراتيجي في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر، إما احتلالاً مباشراً أو بالاستعارة والاستئجار من أثيوبيا، أو عن طريق التعاون والتنسيق بينها وبين أثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية[25]. ولم تقتصر الجهود الإسرائيلية على السيطرة على الجزر، بل ترافق ذلك وتزامن مع رغبة إسرائيل في العمل على ازدهار علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع أثيوبيا ومن ثم أرتيريا، والتي تمثلت في العديد من الشركات الإسرائيلية والمتعددة الجنسيات، وبالتدريب والتزود بالخبرة الفنية[26]، حيث تعتبر إسرائيل أرتيريا وأثيوبيا جسراً لها في قارة أفريقيا، وموطئ قدم لتثبيت وضع عسكري استراتيجي في مدخل البحر الأحمر.

هذا وقد اتجهت إسرائيل بعد ذلك إلى تعزيز علاقتها مع الدول الأفريقية الواقعة على البحر الأحمر والقريبة منه، من خلال بناء أسس براجماتية للتعاون معها في مرحلة مبكرة، يعقبها التحرك الهادف إلى

إضعاف العلاقات العربية-الأفريقية، تمهيداً لإحداث صدام عربي-أفريقي يدفع في اتجاه تدعيم العلاقات الإسرائيلية-الأفريقية. كما استغلت إسرائيل الصراعات الإثنية في منطقة القرن الإفريقي من أجل تحقيق مطامعها وسياساتها في هذا المجال الحيوي، وبهدف فتح الجبهة الشرقية أمام التغلغل الإسرائيلي لتأمين الاستراتيجية الإسرائيلية في منطقة البحر الأحمر، والدور الإسرائيلي التابع للوجود الأمريكي في المحيط الهندي[27].

ونجحت إسرائيل بصفة عامة في إعادة بناء استراتيجيتها تجاه الدول الأفريقية، خصوصاً القريبة من البحر الأحمر، وركزت على أهمية تكثيف علاقات التعاون الاقتصادي وتقديم المساعدات والمعدات والأجهزة الزراعية التي تحتاج إليها هذه الدول، بصرف النظر عن عدم وجود علاقات دبلوماسية معها. وتمكنت من خلال هذه الاستراتيجية من نسج شبكة كبيرة من علاقات المصالح المشتركة مع الدول الأفريقية أفضت في النهاية إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية البينية مرة أخرى.

كما نجحت إسرائيل من خلال استراتيجيتها الجديدة في تدعيم العلاقات مع أثيوبيا سواء في عهد نظام الرئيس السابق منجستو هيلا مريام أو مع النظام الحالي بقيادة رئيس الوزراء ميليس زيناوي، كما نجحت في بناء علاقات قوية مع أرتيريا في أعقاب ظهور احتمالات استقلالها، حيث سارعت إلى تمويل إنشاء خط بحري بين مينائي إيلات ومصوع، كما أنشأت محطات للرصد الراداري، وتقوم بتبادل المعلومات مع أرتيريا بشأن البحر الأحمر، وكذلك نجحت إسرائيل في الحصول على نقاط ومواقع مهمة في جزر دهلك وفاطمة وحالب[28].

ويبدو مما سبق، أن إسرائيل قد نجحت في تحقيق كثير من الأهداف التي وضعتها ضمن استراتيجيتها إزاء البحر الأحمر، في الوقت الذي يتعزز فيه القلق العربي يوماً بعد يوم من جراء إمكانية تحقيق إسرائيل لهدفها النهائي وهو السيطرة على البحر الأحمر والجزر الاستراتيجية فيه، وتطويع سياسات بعض الدول العربية كأرتيريا (رغم عدم انتسابها رسمياً إلى جامعة الدول العربية) وجيبوتي لخدمة المصالح الإسرائيلية والضغط على الدول العربية.

2. السياسات العربية

انحصر الاهتمام العربي بأمن البحر الأحمر في بعض المؤتمرات والاجتماعات للدول المتشاطئة عليه، ولم تتوصل بحال إلى نتائج ثابتة أو تصورات دقيقة لآليات العمل العربي، سواء على صعيد الدول العربية المتشاطئة عليه، أو ضمن المجموعة العربية ككل. فقد بقي إعلان هدف تأمين البحر الأحمر عربياً وضرورة التنسيق والعمل العربي المشترك بين الدول المطلة عليه، والدعوة إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية فيما بينها، كقرارات ثابتة في المؤتمرات والاجتماعات والتصريحات العربية طيلة الحقبة الماضية، دون أن تجد طريقها إلى التنفيذ حتى الآن.

وقد صدر ميثاق جدة بين مصر والمملكة العربية السعودية واليمن في 21 نيسان/ إبريل 1956، وهي بعض الدول المطلة على البحر الأحمر، وتركز أساساً حول إقامة نظام أمن مشترك في البحر الأحمر بين هذه الدول[29]. كما ناقشت الدول العربية وضع البحر الأحمر في المؤتمر العربي الأول

للثروات المائية وعلوم البحار الذي عقد في القاهرة عام 1968، وتمخض عنه عدد من التوصيات؛ منها الدعوة إلى قيام تنسيق مشترك بين الدول المطلة على البحر الأحمر، وأن تنأى كل دول المنطقة بهذا البحر عن الصراع والتوتر، وإلى سد الذرائع على الدول التي تسعى إلى خلق المشكلات بين دول هذا البحر، واتفقت على حل الخلافات الناشبة بين الدول المتشاطئة عليه دون أي تدخل خارجي[30].

وتزعمت المملكة العربية السعودية الدعوة إلى التنسيق بين الدول المطلة على البحر الأحمر منذ عام 1972، وكانت تلك الدعوة تهدف أساساً إلى بحث الوسائل الكفيلة بالمحافظة على ثروات البحر الأحمر الطبيعية، ولذا انعقد المؤتمر الأول في جدة في 15 يوليو/ تموز 1972، وتم فيه بحث السبل والوسائل اللازمة للمحافظة على حقوق الدول المطلة على البحر الأحمر في ثرواته الطبيعية. وقد اشتركت في هذا المؤتمر كل من مصر وأثيوبيا والسودان واليمن الشمالي والمملكة العربية السعودية، واتفقت الدول مجتمعة على اتخاذ التدابير اللازمة بهدف حماية مصالحها الحيوية من تدخل الدول والهيئات الأجنبية[31].

وصدر عقب حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973، إعلان مشترك في كل من مصر والمملكة العربية السعودية باعتبار البحر الأحمر بحراً إقليمياً عربياً مغلقاً[32]. وقد كان ذلك أول تنفيذ عملي يستهدف فرض سياسة عربية على البحر الأحمر من خلال إغلاقه أمام الملاحة الإسرائيلية، إلا أن الأمور سرعان ما عادت إلى سابق عهدها في أعقاب توقيع مصر لاتفاقيتي فض الاشتباك الأولى والثانية عام 1974، واللتين تعهدت مصر من خلالهما

بضمان حرية الملاحة الإسرائيلية عبر مضيق باب المندب[33]، وبذلك لم تشكل تلك الخطوة استراتيجية عربية ثابتة تجاه البحر الأحمر.

وعقد مؤتمر تعز في 22 آذار/ مارس 1976 وشارك فيه كل من المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي واليمن الجنوبي والصومال والسودان، وقد أطلق على هذا المؤتمر اسم "لقاء الإخوة"، وأعلن خلاله عن تشكيل لجنة وزارية بهدف التحضير لمؤتمر موسع لمناقشة قضية الأمن في حوض البحر الأحمر. وقد أجمع أعضاء المؤتمر على وجوب أن يظل البحر الأحمر بحراً عربياً، وأن يظل منطقة سلام بعيدة عن الصراعات الدولية. وقد اتخذ المؤتمر قراراً بإغلاق البحر الأحمر في وجه الاتحاد السوفيتي، في حين أغفل الوجود العسكري المتنامي للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي وفي جزيرة دييجو غارسيا بالمحيط الهندي[34]. ورغم إيجابية بحث أهم قضايا البحر الأحمر في هذا المؤتمر - وهي الأخطار المحدقة به - وإيجاد استراتيجية عربية لتأمينه، فقد اتسم إلى حد كبير بتأثره باستراتيجيات الدول الكبرى.

وعُقد بالخرطوم مؤتمر ثلاثي من مصر والسودان وسوريا في 27 شباط/ فبراير 1977، وكان أحد أهم موضوعاته الرئيسية أمن البحر الأحمر، وقد خلص البيان الختامي لهذا اللقاء إلى التأكيد على ضرورة توفير السلم والأمن في منطقة البحر الأحمر، والتي لابد من أن تكون منطقة سلام لصالح الشعوب وتنأى عن الصراعات الدولية. وعقد في تعز اجتماع رؤساء كل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي والسودان والصومال في النصف الثاني من آذار/ مارس 1977، وصدر عنه بيان دعا إلى المحافظة

على سلام منطقة البحر الأحمر وتنسيق الجهود العربية لاستثمار موارده، ودعا كذلك إلى اجتماع آخر يضم الدول المطلة عليه كافة[35].

ومع تزايد أهمية البحر الأحمر، تعمق اهتمام جامعة الدول العربية بمسألة تأمينه؛ فشجعت أعضاءها على عقد اجتماعات بشأنه، وعملت في اتجاه تعاون مصري - يمني جنوبي في باب المندب، واقترحت رسمياً على الحكومات العربية أن تبادر إلى تشكيل قوة أمن عربية دائمة لمواجهة الأخطار التي تتهدد أمن منطقة البحر الأحمر الاستراتيجية. وتم وضع مشروع خطة تتعلق بقوة أمن البحر الأحمر على جدول أعمال اجتماع مجلس وزراء الخارجية في جامعة الدول العربية في أيلول/ سبتمبر 1977. ودعت الخطة إلى تشكيل قوة مؤلفة من ستة آلاف ضابط وجندي يختارون من القوات المسلحة لجميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وتكون تابعة مباشرة للأمانة العسكرية في الجامعة، لكن هذه الخطة لم تجد سبيلها نحو التنفيذ أيضاً[36]. وقد تلا هذه التطورات الكبيرة على صعيد السياسة العربية تجاه البحر الأحمر تدهور العلاقات العربية العربية، بعد إبرام مصر لاتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل.

ولم تعقد قمة عربية لبحث موضوع الأمن في البحر الأحمر منذ عام 1977، إلا أن تفاعل الأزمة بين اليمن وأرتيريا حول جزر حنيش - والتي تم حلها باللجوء إلى التحكيم الدولي كما أشرنا سابقاً - قد فعَّل مسألة البحر الأحمر في الأجندة العربية، لكن ذلك التفعيل لم يترجم إلى خطوات مدروسة حتى الآن.

إن الجهود العربية التي تم استعراضها لم تثمر النتيجة المرجوة في تأكيد السيادة العربية على منطقة البحر الأحمر وتقليل الوجود العسكري الأجنبي فيه. في حين اقتصرت تلك الجهود على إصدار البيانات، دون أن يصاحب ذلك اتخاذ خطوات محددة لحماية الوجود العربي في البحر الأحمر والحد من الوجودين الأجنبي والإسرائيلي فيه.

رابعاً : الأمن العربي للبحر الأحمر، المفهوم والنظام

1. مفهوم الأمن

تفضي معالجة أمن البحر الأحمر بالضرورة إلى تحقيق أمن الدول المطلة عليه وسلامتها، وضمان كيانها واستقرارها ضد الأخطار الخارجية، في حين يقصد بالأمن العربي للبحر الأحمر قدرة الدول العربية المطلة عليه على التأثير في إقليمه وإقامة علاقات التعاون المشترك، وحمايته وتأمينه من التأثير أو سيطرة قوى إقليمية أو دولية ذات توجهات معادية بطبيعتها للدول العربية وشعوبها.

ولما كان الأمن القومي يعني تأمين كيان الدولة - أو مجموعة من الدول - ضد الأخطار التي تهددها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية، فقد أصبح هذا المفهوم متمركزاً حول ثلاثة محاور رئيسية؛ هي أولاً تأمين كيان الدولة، أو مجموعة الدول داخلياً وإقليمياً، وثانياً مواجهة شتى الأخطار الداخلية والخارجية القائمة منها والمحتملة، وثالثاً تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية الشاملة. إن الأمن القومي ليس

مجرد قضية عسكرية وحسب، ولكنه مسألة متعددة العوامل والأبعاد تختلط فيها السياسة بالاقتصاد، والجغرافيا بالشؤون العسكرية، والوضع الاجتماعي بقوة الدولة، والنظام السياسي بالاستراتيجية[37].

إن أي تحليل لمفهوم الأمن العربي وآلياته ينبغي أن ينطلق من فهم حقيقة التحولات الإقليمية والعالمية التي حدثت منذ بداية عقد التسعينيات، وما أنتجته تلك التحولات من آثار على مفاهيم الأمن. ولعل أهم معالم التحولات العالمية هو تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، وبالتالي انتهاء الحرب الباردة والمنافسة العالمية الأيديولوجية بين القوتين العظميين التي ميزت عصر الحرب الباردة، وظهور نظام عالمي مغاير يتسم بنسبة كبيرة من الأحادية القطبية.

وقد تمثلت تلك الأحادية القطبية العالمية في التكتل الرأسمالي الصناعي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شبكة واسعة من المؤسسات الدولية. وفي الوقت ذاته، فقد اتسع نطاق شبكة الاعتماد المتبادل بين مختلف الوحدات الدولية متمثلة في زيادة حجم المعاملات الدولية، ومحورية القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وذلك على حساب القضايا العسكرية الأمنية[38].

ويستشهد بعض الباحثين بسقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه ليدلل على أن «دولة عظمى مسلحة تسليحاً نووياً يمكن أن تتقوض وتنهار من داخلها بفعل العوامل الاقتصادية. ومن ثم، فإن السلاح ليس ضمانة كافية بالضرورة لتحقيق الأمن، بل إن الضمانة الحقيقية تكمن في الأداء

الاقتصادي المؤدي إلى الازدهار، كما يوضح النموذج الياباني، وهو ما عبر عنه أولئك بأولية الاقتصاد (Primacy of Economics) [39]. ويذهب آخرون إلى أن «أحد معالم التحول في مفهوم الأمن هو أن البيئة قد أصبحت جزءاً محورياً من هذا المفهوم»[40]. ويرتبط بتلك التحولات تعاظم التكتلات الدولية الجديدة المشيدة على أساس اقتصادي، وبزوغ نجم نماذج دول التنمية الاقتصادية في شرقي آسيا الواقعة على المحيط الهادي فيما عرف بالنمور الآسيوية.

وقد انعكست تلك التحولات على تغيرات كبيرة في البيئة الإقليمية للشرق الأوسط والبحر الأحمر، ففي تلك البيئة حدث تحول في محاور عديدة أهمها: نهاية عهد الصراع الدولي في البحر الأحمر، وظهور نظام من الهيمنة الغربية، وهو نظام يدعم الدور الإسرائيلي في البحر الأحمر، كما أدت حرب الخليج الثانية إلى انقسام عربي شمل الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، ثم تعاظم الوزن النسبي لعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد عام 1991، وبدء محادثات السلام الثنائية والمتعددة، وإقامة مؤتمرات إقليمية تستهدف إعادة هيكلة المنطقة من خلال المشروعات الإقليمية المطروحة كالمشروع الشرق أوسطي الجديد، ثم مشروع الشراكة الأوربية ـ المتوسطية. وقد ترافق كل ذلك مع تعاظم الدور الإسرائيلي في المنطقة بشكل عام وفي البحر الأحمر بوجه خاص بعد اعتراف بعض الدول العربية بإسرائيل، واعتراف مصر بشرعية المرور البحري الإسرائيلي في مضايق تيران وقناة السويس، وتزايد الدور الأرتيري المسيطر على جزء كبير من ساحل البحر الأحمر والمتعاون مع السياسات الإسرائيلية[41].

لقد أدت تلك التحولات جميعها إلى تحولات مماثلة سادت في هذه الفترة في مفاهيم الأمن ووسائل تحقيقه، تجاه التركيز على الجانب الاجتماعي ـ الاقتصادي للأمن، كما أدت إلى توسيع نطاق مفهوم "الأمن الإقليمي" ليشمل البعد المتعلق بـ "الأمن التعاوني" (Cooperative Security)؛ وهو مفهوم ينصرف إلى محاولة الأطراف تخطي المعضلة الأمنية التقليدية من خلال الانخراط في سلسلة من الترتيبات الأمنية المشتركة التي يتم من خلالها دعم أمن كل طرف من خلال الاستراتيجية الأمنية للأطراف الأخرى، ويختلف هذا المفهوم عن مفهوم الأمن الجماعي التقليدي في أنه ينطلق من التركيز على النواحي غير العسكرية للأمن[42]. ويركز مفهوم الأمن التعاوني على أن التحولات العالمية قد قللت من تبعية المشكلات الإقليمية للنظام العالمي، وأنه أصبح من الممكن التعامل مع تلك المشكلات لذاتها، كما يؤكد أنه من الممكن بناء أشكال للتعاون الإقليمي لا تستند إلى عوامل التشابه الثقافي بالضرورة، ولا تركز على القضايا الأمنية، ولكنها تستند أساساً إلى المصالح المشتركة بصرف النظر عن الأيديولوجيات[43].

ويتضح مما سبق، أن تركيزنا قد انصب على مفهوم "الأمن" وبعض آليات عمله النظرية ضمن دائرة البحر الأحمر والدول المطلة عليه. لكن أهمية البحر الأحمر على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وطبيعة وأهمية العلاقات التي تربطه والدول المطلة عليه بوحدات إقليمية وعالمية عديدة، يحتم علينا أن نأخذ تلك العلاقات وانعكاساتها على أمنه في الاعتبار. ذلك أن نظرة فاحصة لموقع البحر الأحمر وأهميته الاستراتيجية يمكن أن تؤدي إلى الاستنتاج التالي: إن البحر الأحمر تحيط به الدول العربية، عدا إسرائيل المتناقضة مع الدول العربية بهويتها وأرتيريا المختلفة عنها

بسياستها، وإن أمن البحر الأحمر واستقرار منطقته يشكل ضرورة أمنية بالنسبة إلى الدول العربية المعنية، وبالتالي لابد من أن يكون ثمة ترتيب أمني بينها. ويرتبط البحر الأحمر عضوياً بمنطقة الخليج العربي المجاورة، ويشكلان معاً محوراً استراتيجياً لا يمكن فصل أمن أي منهما عن الآخر. كما يرتبط البحر الأحمر قومياً بالمحيط العربي، ويرتبط أمن كل منهما مباشرة بأمن الآخر، بل إن الدول العربية المطلة عليه تعد من أكثر الدول فاعلية في النظام العربي عامة. كما أن للدول العربية المطلة على البحر الأحمر ارتباطاً جغرافياً بالدول الأفريقية، وارتباطاً مصلحياً استراتيجياً بالدول الغربية الصناعية الكبرى.

2. شكل النظام وكيفية تحقيقه

وتأسيساً على ما سبق، وبعد إدراك التحولات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على منطقة البحر الأحمر، ومفهوم أمنه، وطبيعة العلاقات التي تربط البحر الأحمر والدول العربية الواقعة عليه فيما يمكن أن نسميه الدوائر الاستراتيجية المؤثرة فيه أو المتأثرة به، ودورها بالمساهمة في أمن البحر الأحمر، يبدو التساؤل مشروعاً حول شكل النظام الذي يكفل أمن البحر الأحمر وكيفية تحقيقه.

وينبغي لأي استراتيجية عربية تستهدف تأمين البحر الأحمر وحمايته، أن تأخذ في الاعتبار جميع تلك الدوائر الاستراتيجية، بحيث تؤدي في النهاية إلى تحقيق الاستفادة القصوى من المكانة والمزايا التي يتمتع بها البحر الأحمر والدول العربية المطلة عليه، والتي توليها تلك الدوائر أهمية بالغة. ومن أجل وضع تصور مقترح لنظام أمن عربي للبحر الأحمر، يمكن تقسيم

هذا النظام إلى خمس دوائر رئيسية، تبدأ من الدائرة الضيقة التي تشمل الدول العربية المطلة عليه، ثم تتسع الدوائر تدريجياً نحو منطقة الخليج العربي القريب منه، إلى العالم العربي الذي يتوسطه، ثم الدول الأفريقية، فالدول الغربية الصناعية.

أ. ترتيب الأمن المشترك بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر

ثمة ثلاثة اتجاهات لتحديد شكل النظام الأمني بين الدول الواقعة في حوض البحر الأحمر وآليات تحقيقه. فالاتجاه الأول يركز على الجوانب المتعلقة بالتأمين العسكري للبحر الأحمر وتسوية الخلافات السياسية الناشبة بين دوله، ووضع تصورات عملية مشتركة للتعاون، ليأتي بعدها الحديث عن وضع خطط اقتصادية وتنموية قادرة على استغلال البحر الأحمر وتنمية المجتمعات المطلة عليه. أما الاتجاه الثاني فيعبر عن رؤية تتفق ومفهوم "الأمن التعاوني" الذي أشير إليه آنفاً، بحيث يتم التركيز على التعاون الإقليمي بين جميع دول البحر الأحمر مع التركيز على التعاون الاقتصادي في مجال البيئة والمحافظة على الثروات البحرية واستغلال موارده، الأمر الذي سيوفر في مرحلة تالية قاعدة مؤسسية لتسوية الخلافات التي قد تنشب بين جميع دول البحر الأحمر، بعد أن تكون قد تشابكت المصالح على نحو لا فكاك منه، ويكون هذا التعاون الإقليمي مقدمة لتسوية النزاعات في المنطقة.

واتساقاً مع هذا التوجه، فإنه يمكن أن ينشأ تعاون إقليمي بين دول البحر الأحمر على أساس تلك المفاهيم، تكون نواته الدول العربية، على أن

تسعى تلك الدول إلى ضم أرتيريا إلى هذا التجمع بعد أن حلت مشكلاتها مع اليمن، مع الأخذ في الاعتبار احتمال أن تنضم إليه إسرائيل إذا اكتملت التسوية السياسية العربية - الإسرائيلية. إن هذا الاتجاه ينطلق من مبدأ الاعتراف بمصالح جميع الدول المطلة على البحر الأحمر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فيما يؤكد الاتجاه الثالث على أهمية تحقيق التعاون الإقليمي بين الدول العربية فقط؛ بحيث يأتي ذلك على مراحل تبدأ من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وتنتقل نحو قضايا السياسة الخارجية والدفاعية، وتنتهي بإنشاء آلية مؤسسية للتكامل(44).

إن الاستراتيجية العربية في البحر الأحمر يمكن لها أن تأخذ ما يصلح لها من جميع تلك الاتجاهات، دون أن يكون ثمة تناقض بينها. كما أن هناك علاقة تبادلية متشابكة بين الاتجاهين الأول والثاني؛ إذ لا يمكن أن تنفذ المشروعات الاقتصادية على أكمل وجه دون وجود تفاهم سياسي ولو على الحد الأدنى، فيما لا يمكن أن يثمر التفاهم السياسي إذا لم تكن ثمة مصالح اقتصادية - اجتماعية متشابكة ومشتركة. أي إن الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، يمكن أن تساير التحولات الإقليمية والدولية التي أدت بمجملها إلى شيوع مفهوم "الأمن التعاوني"، على أن ذلك ينبغي أن يتسق مع ضرورة خلق الحد الأدنى من التفاهم وحل المشكلات السياسية والحدودية. علماً أن نجاح هذا الاتجاه المقترح الجديد لا يشترط أن يفرض بالضرورة إشراك الدول غير العربية في البحر الأحمر – وهذا ما يمكن استخلاصه من الاتجاه الثالث – التي ينطلق عداؤها للسياسة العربية ليس من منطلق مشكلات الحدود أو المياه الإقليمية أو ملكية جزر متناثرة فحسب، بل من سياسات ومنطلقات معادية أيضاً – كما بيّنا سابقاً – وإن

كانت إسرائيل بالطبع أكثر الداعين إلى إقامة المشروعات الإقليمية المشتركة؛ لأن ذلك يخدم أهدافها السياسية البعيدة المدى.

وبعد أن حددنا المنطلقات النظرية لشكل النظام الأمني بين دول البحر الأحمر العربية، فإنه ينبغي تحديد ماهية الآلية التي يمكن أن تحقق ذلك، بهدف بناء جسور الثقة والتنسيق بين تلك الدول من جهة، وتحديد آليات عملها من جهة ثانية، وتحديد وسائل عملها وسياساتها تجاه الدوائر الاستراتيجية الأخرى، من جهة ثالثة.

أما عن شكل تلك الآلية، فيمكن أن يوجد جهاز في إطار جامعة الدول العربية، أو جهاز أو مؤتمر خاص بهذه الدول، على غرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد المغاربي، لكنه لا يتعارض بالطبع مع مهمة جامعة الدول العربية. وتعد الضمانة لذلك أن الدول العربية المطلة على البحر الأحمر هي من أكثر الدول فاعلية في جامعة الدول العربية، وهي مصر والسعودية والسودان. ويمكن تحديد مهماتها الرئيسية الأولى بالسعي الدؤوب إلى تسوية النزاعات الحدودية والخلافات السياسية التي قد تندلع بين تلك الدول، ليكون ثمة مساحة واسعة لبناء التفاهم الذي من شأنه أن يعزز السير نحو الاتجاه الآخر، وهو تأسيس علاقات اقتصادية وطيدة من خلال المشروعات الإقليمية المشتركة بين دول البحر الأحمر. وفي المقابل، فإن تلك المشروعات المشتركة والمصالح المتشابكة من شأنها أن تربط مصالح الدول بعضها ببعض؛ بحيث يتشكل نوع من التفاهم السياسي الضمني، قد يتطور بصورة طبيعية إلى عقد الاتفاقات والتحالفات بين تلك الدول؛ لتنعكس بدورها على تأمين البحر الأحمر وحمايته، وجعله أداة قوة تستخدمها لخدمة القضايا العربية عامة.

ب. أمن البحر الأحمر، والخليج العربي

يرتبط البحر الأحمر بالخليج العربي ارتباطاً عضوياً، وتجمع بينهما عوامل تاريخية وجغرافية ودينية وسياسية وثقافية واقتصادية مشتركة. وقد ضاعف من أهمية هذه المنطقة وأهمية الاعتماد المتبادل فيما بين البحر الأحمر والخليج العربي، اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي واستخراجه بكميات تجارية ضخمة؛ إذ أصبحت منطقة الخليج تصنف على أنها منطقة الإنتاج النفطي، بينما أصبح البحر الأحمر هو الشريان الحيوي الاستراتيجي والسريع لنقل تلك السلعة الاستراتيجية إلى المستهلكين في الدول الصناعية الغربية. وبالمقابل فإن حرية وصول السلع التجارية والصناعية من الغرب إلى منطقة الخليج العربي ملاحياً عن طريق البحر الأحمر، أمر له أهميته الإقليمية والدولية المتزايدة.

«ولما كان البحر الأحمر تطل على مياهه دول، غالبيتها العظمى عربية، فقد أصبح مع الخليج العربي يمثلان ركن الحساسية الأول في كيان العرب، وأصبحت سلامة الخليج العربي مرتبطة تماماً ارتباطاً عضوياً مباشراً بسلامة البحر الأحمر، والعكس صحيح»[45]. لقد أوضحت الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الثانية أن البحر الأحمر وكل الدول الواقعة عليه كانت طرفاً بصورة أو بأخرى في هاتين الحربين، وأنه لم يكن ممكناً الفصل بين منطقتي الخليج العربي والبحر الأحمر سياسياً واقتصادياً وأمنياً، بحكم ما هو قائم من ارتباط عضوي في هذه الدوائر بين المنطقتين، وبالتالي التأثير المتبادل بينهما[46].

وكنتيجة طبيعية لهذا الارتباط فإنه لا يمكن الحديث عن أمن البحر الأحمر بمعزل عن منطقة أمن الخليج العربي، كذلك لا يمكن تعزيز أمن البحر الأحمر دون دعم ومساندة دول الخليج العربية بخاصة لهذا الأمن، وانطلاقاً من ذلك تكمن ضرورة وأهمية مشاركة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أي ترتيبات عربية تكفل أمن البحر الأحمر.

وتعد المملكة العربية السعودية عامل الربط الحيوي وحلقة الوصل الأولية بين البحر الأحمر والخليج العربي؛ فهي الدولة الوحيدة التي تطل عليهما معاً، وتمتد على مسافة تقدر بنحو 1890 كيلومتراً من ساحل البحر الأحمر الشرقي، بينما تمتد نحو 549 كيلومتراً على ساحل الخليج العربي الغربي[47]. ويبدو التعاون الاستراتيجي السياسي والاقتصادي وحتى العسكري ممكناً إذا ما أدت المملكة العربية السعودية دوراً قيادياً فاعلاً في ربط أمن البحر الأحمر بأمن الخليج العربي من خلال انتهاج آليات مناسبة، بحيث تعمل على تعميق العلاقات وتوثيقها بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن أشكال التعاون المقترحة انتقال العمالة العربية إلى دول الخليج العربية؛ ذلك أن منطقة الخليج العربي تفتقر إلى القوة البشرية التي يمكن أن تساعد على توفير الأمن الاستراتيجي لها، بينما توجد هذه القوة البشرية في العمق الطبيعي لها، في منطقة البحر الأحمر الذي يشكل مع الخليج العربي أركاناً متممة ومساندة بعضها لبعض. من جهة أخرى فإن زيادة الاستثمارات الخليجية في منطقة البحر الأحمر وفي الدول العربية المطلة عليه، من شأنها أن تعمل على رفع مستويات المعيشة في تلك الدول،

وتوفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي لضمان استمرار الاستقرار في البحر الأحمر، وتفادي وقوع الاضطرابات السياسية والعسكرية فيها، والتي تشهدها بعض تلك الدول في الوقت الراهن. لقد أصبح تحقيق الاستقرار الدائم في الدول المطلة على البحر الأحمر هدفاً أو ضرورة استراتيجية ذات أهمية كبرى في السياسات التي تنتهجها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ لأن تحقيق ذلك الهدف إنما يمثل إحدى حلقات تعزيز الأمن والاستقرار الاقتصادي في منطقة الخليج العربي التي تعتمد اعتماداً استراتيجياً - كما بيَّنا سابقاً - على البحر الأحمر.

إن تحقيق تلك الأهداف يبقى كامناً ومحتملاً في إطار المقترحات النظرية التي يسعى الجميع لأن تصبح حقيقة ماثلة، لكنها لا يمكن أن تتحقق على الوجه الكامل دون خلق آليات محددة تحكم العلاقة وتعزز التعاون بين المحورين. ومن هنا فإن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق المملكة العربية السعودية التي ينبغي أن تسعى في المستقبل القريب إلى تشجيع الدول العربية المطلة على البحر الأحمر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من أجل عقد مؤتمرات ومنتديات ترمي إلى إنشاء وتبني آلية مشتركة بين الجانبين لتفعيل ومتابعة قضايا التعاون الممكنة والمستقبلية، وخلق المشروعات المشتركة على البحر الأحمر، والتي تؤدي في النهاية إلى تحقيق هدفهما المشترك، وهو التأمين العربي الاستراتيجي لحوضي البحر الأحمر والخليج العربي.

جـ. أمن البحر الأحمر، والعالم العربي

يحظى البحر الأحمر بأهمية استراتيجية كبرى من منظور الأمن القومي العربي عامة. فهو مدخل الدول العربية إلى أفريقيا وآسيا، وهو المنفذ

الوحيد لكل من السودان والأردن والصومال وجيبوتي. في حين أنه قد يشكل عسكرياً ممراً وطريقاً لتهديد منابع نهر النيل وواديه. كما أن الأمن العربي في البحر الأحمر يرتبط بالأمن العربي في المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط. أما على الصعيد الاقتصادي، فحركة الملاحة في البحر الأحمر تمثل المصدر الأساسي للدخل القومي في اليمن، ومصدراً مهماً للدخل في الصومال وجيبوتي، إلى جانب أهميته الملاحية بوصفه طريقاً للنقل البحري، وبخاصة النفط العربي المصدر من منطقة الخليج العربي إلى الدول الصناعية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا فإن أمن البحر الأحمر ينبغي أن يكون إحدى أهم أولويات ومشاغل الفكر الاستراتيجي العربي[48].

إن مسألة تأمين منطقة البحر الأحمر لدى الدول العربية المعنية بالأمر تبدو غاية في الخطورة، في حال تم إدراك أهميته من منظور الأمن القومي العربي عامة؛ ذلك أن هيمنة القوى الإقليمية غير العربية أو القوى الدولية على منطقة البحر الأحمر وعلى السياسات السائدة فيها، من شأنها أن تعرض أمن الدول العربية للخطر؛ إذ قد يشكل ذلك اختراقاً استراتيجياً خطيراً لمنطقة الخليج العربي الحيوية، ومنطقة حوض نهر النيل الاستراتيجية.

من هنا تتجلى ضرورة خلق توأمة وانسجام بين الأمن في البحر الأحمر ومفردات الأمن القومي العربي، ولاسيما مع وجود تماثل في المصالح الأمنية المشتركة، وانعكاس أمن كل طرف على الآخر. وبقدر ما تحقق هذه الصيغة حقيقة الاندماج، فإنه يمثل صيانة لأمن البحر الأحمر من الاختراق الإقليمي ومن التبعية للأمن الدولي، كما يوفر فرصة لضمان التوازن العربي الداخلي، بما أن الهدف واحد ويتلخص في بنية أمنية جديدة.

ويمكن أن تساهم جامعة الدول العربية بدور رئيسي في تحقيق وبلورة نظام أمن البحر الأحمر، وذلك عبر إقامة نظام إقليمي لهذه الدول من أجل تدعيم الأمن القومي العربي، أو عبر عقد معاهدات دفاعية بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، أسوة بالتنظيمات الإقليمية الأخرى في المغرب العربي والخليج العربي. ومن ثم يتسنى لها أن تقدم الدعم المادي والعسكري لأجهزة مشتركة مختارة، فيما يتم تنفيذ المشروعات الاقتصادية الكبرى على البحر الأحمر من قبل هيئات جامعة الدول العربية الاقتصادية. وهذا من أهم وسائل دمج الأمن الكلي والجماعي للدول العربية المطلة والمعنية بأمن البحر الأحمر.

تشكل التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربيان عنصرين أساسيين لأي أمن عربي دائم في منطقة البحر الأحمر وفي المنطقة العربية بأسرها. فالتنمية الشاملة التي تشمل إصلاح الهيكل الداخلي يمكن أن تعزز الأمن القومي العربي، كما أن تحقيق تنمية عربية ذات معنى لابد من أن يشمل المظاهر والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية في المجتمع؛ إذ يتطلب ذلك بالضرورة تطويراً هيكلياً لابد من أن يأخذ في اعتباره العدل الاجتماعي والاقتصادي، والمستوى الأفضل لمعيشة الشعوب العربية. ويعتمد الأمن القومي على تنمية القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والعلمية في آن واحد؛ لأنه بغير هذا لن يتحقق أمن قومي. فالأمن الحقيقي لدولة ما ينبع من المعرفة الواعية والشاملة لمصادر قدراتها في شتى الميادين، والتنمية الفعلية لهذه القدرات مجتمعة هي درعها الأمني في الحاضر والمستقبل.

أما التكامل الاقتصادي فهو عنصر ومطلب مهم للأمن العربي عامة ولأمن البحر الأحمر خاصة، ففي ظل نظام دولي يتشكل من الكيانات السياسية الصغيرة التي غالباً ما تكون مهددة من قبل الكيانات الأكبر والأقوى، فلا يبقى ثمة خيار أمام الدول العربية إلا أن تتكامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً إذا ما أريد تحقيق الأمن القومي العربي[(49)].

وهنا تبرز المهمة التي يمكن أن تضطلع بها الدول العربية المطلة على البحر الأحمر بغية الاندماج والتكامل مع الأمن العربي عامة. إذ تحتل مصر والمملكة العربية السعودية المطلتان على البحر الأحمر مركز الصدارة بين الدول العربية الفاعلة، وفي إطار جامعة الدول العربية، لذا فإن مسؤولية تفعيل مسألة حماية وتأمين واستقرار البحر الأحمر تقع على عاتقهما ضمن المجموعة العربية، بحيث يصبح التعامل مع هذه القضية على أنها إحدى القضايا الرئيسية المدرجة في أولويات الأمن القومي العربي.

إن من أولويات التعامل العربي مع قضايا البحر الأحمر، تلك القضايا الطارئة والساخنة التي تهدد أمن البحر الأحمر واستقراره وعروبته، ومن ثم الأمن القومي العربي، كما تبرز في هذا الإطار قضايا ومشكلات أرتيريا والسودان والصومال؛ إذ تعاني كل من تلك الدول من مشكلات قد تختلف عن مشكلات الدولة الأخرى، غير أن ما يجمع بين تلك المشكلات تأثيراتها السلبية في أمن البحر الأحمر والأمن العربي عموماً.

فإعادة أرتيريا لجزيرة حنيش الكبرى الاستراتيجية في البحر الأحمر إلى السيادة اليمنية - بعد صدور حكم هيئة التحكيم الدولية بهذا الشأن في

9 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 – وقيام الرئيس الأرتيري أسياس أفورقي بزيارة رسمية إلى اليمن، هما مؤشران إيجابيان على حدوث تحول – ولو طفيفاً – في توجهات السياسة الخارجية الأرتيرية باتجاه الدول العربية. لذا فإن اتباع الدول العربية لسياسة ودية تجاه أرتيريا – التي تحوي غالبية سكان عربية وتسيطر على قسم كبير من الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأحمر – يبدو أنه الحل الأنسب لتوجيه سياساتها وفقاً للتوجهات العربية. في الوقت ذاته تعد أرتيريا دولة فقيرة للغاية، وبنيتها التحتية شبه معدومة حتى الآن؛ لذا يعتقد أن الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مرشحة للظهور فيها وبقوة، وبالتالي فإن منطقة البحر الأحمر لن تكون بعيدة عن الانعكاسات المباشرة لتلك المشكلات.

ونتيجة لذلك فإن الدول العربية خصوصاً المطلة على البحر الأحمر تبدو معنية بإيجاد وسائل دبلوماسية واقتصادية واستثمارية جديرة بأن تعيد السياسة الأرتيرية باتجاه عمقها الطبيعي وفي صالحه العام، ومن هنا يبدو أن خيار دعم أرتيريا واستقطابها هو الخيار العربي الأفضل لكسب اتجاه المواقف والسياسات الأرتيرية نحو التوجهات العربية في البحر الأحمر من جهة، وإضعاف الدور الإسرائيلي في أرتيريا وشرق أفريقيا، وبالتالي في البحر الأحمر من جهة أخرى.

أما السودان فإنه يعد من الدول العربية الفاعلة، لذا فإن انتشاله من المشكلات الكبرى التي يعاني منها، يبدو أيضاً من أولويات الدول العربية عامة، والدول العربية المطلة على البحر الأحمر خاصة. وإن أول ما يمكن القيام به نحو السودان هو المساهمة في دعمه اللوجستي بأشكاله المتعددة في مواجهة الحرب التي طال أمدها والتي يتعرض لها في جنوبه ومن بعض

جيرانه، والتي تستهدف تقسيم أراضيه ورهن منابع النيل وأمن مصر والسودان لدولة جنوبية مدعومة من قبل أطراف دولية وإقليمية معادية للتوجهات والسياسات العربية.

وينبغي أن يصل الموقف العربي إلى تعزيز مستوى التعاون مع السودان ومده باحتياجاته ضد أعدائه الخارجيين، حفاظاً على أمن وادي النيل وأمن منطقة البحر الأحمر وأمن الدول العربية الأخرى، التي قد تنعكس آثار تلك الأزمة عليها سلبياً، فيما تمكن زيادة استثمار الدول العربية فيه لرفع مستويات المعيشة، وضمان استمرار الأمن والاستقرار فيه. فضعف السودان يعد ضعفاً لمصر، وإن ضعف هاتين الدولتين الكبريين إضعاف مؤكد للسياسة العربية في منطقة البحر الأحمر، ومن ثم فإن ضعف السياسة العربية سيولد بالضرورة قوة إضافية للسياسة الإسرائيلية في حوض البحر الأحمر. وبالتالي فإن مسألة الحفاظ على أمن واستقرار وتنمية مجتمعات السودان ومصر وأي دولة عربية مطلة على البحر الأحمر، هي مسؤولية عربية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان، وكذلك الحال في مشكلة الصومال، فإن الدول العربية تبدو معنية بأن تضطلع بمسؤولية إيجاد صيغة مناسبة لتسويتها وتشجيع الاستقرار في هذا البلد.

إن الحديث عن الأمن القومي العربي يقتضي وجود سلطات مركزية مخولة بكافة الصلاحيات وتتمتع بالقدرة على اتخاذ القرارات الكفيلة بحماية وحدة الأرض وأمنها على الصعيد العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن الواضح أن الأمن القومي العربي يفتقر إلى وجود هذه المعطيات، نظراً إلى حالة التجزئة التي تعيشها الدول

العربية، لكن ذلك لا يمنع من استئناف تكثيف الجهود باتجاه إيجاد صيغ وترتيبات مناسبة بشأن حماية أمن إحدى الدول أو الأقاليم العربية.

د. أمن البحر الأحمر والدول الأفريقية

يرجع تاريخ العلاقات العربية ـ الأفريقية الحديث إلى عقد الخمسينيات، حينما كانت قضايا الاستقلال والتحرر من قوى الاستعمار تشكل هماً وهدفاً مشتركين للعرب والأفارقة على السواء، الأمر الذي أدى إلى التقارب في الهموم والمواقف تجاه الشؤون والقضايا الإقليمية والدولية. وقد ساعد على تبلور نوع من التضامن العربي ـ الأفريقي المشاركة العربية الفاعلة من دول الشمال الأفريقي خصوصاً مصر والسودان في منظمة الوحدة الأفريقية، التي انطلقت من مؤتمر أديس أبابا في أيار/ مايو 1963[50].

وقد نجح العرب في توظيف العلاقات الوثيقة مع الدو ل الأفريقية لخدمة القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وفي مقاطعة ومقاومة السياسات والأهداف الإسرائيلية تجاهها. في حين ساهمت الدول العربية في تأييد القضايا والحقوق الأفريقية والتضامن مع الدول والشعوب الأفريقية، خصوصاً فيما يتعلق بسياسات الاستعمار والتمييز العنصري في دولتي روديسيا (زيمبابوي الآن) وجنوب أفريقيا لإيجاد قاسم مشترك لمواجهته، مما عزز العلاقات العربية ـ الأفريقية.

وقد أضافت الثروة النفطية في السبعينيات بعداً جديداً لتلك العلاقات، فقد استخدمت الدول العربية المساعدات المادية كأداة فاعلة في تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية[51].

إلا أن الدور العربي في أفريقيا شهد بعض التراجع في أواخر السبعينيات، نتيجة لأسباب عديدة أهمها: الالتزام الضمني لجامعة الدول العربية بتأييد الصومال في مواجهة أثيوبيا في صراعهما، والانعكاسات السلبية لاتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية على عضوية مصر في جامعة الدول العربية، وبالتالي على دورها العربي في أفريقيا، واستفادة إسرائيل من نتائج هذه الأزمة، الأمر الذي أتاح لها تعميق وجودها الاقتصادي والتجاري في دول أفريقية عديدة.

وكذلك التغيرات في البيئة الدولية والإقليمية منذ بداية التسعينيات؛ حيث انتهت سياسة الاستقطاب الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانحسر نشاط حركة عدم الانحياز التي كان التجمع العربي الأفريقي صاحب دور كبير فيها. كما انعكست آثار حرب الخليج الثانية سلبياً على العلاقات العربية - الأفريقية، بعد تعرض النظام العربي إلى خطر التفكك، ونتيجة للأعباء المالية المترتبة على الدول النفطية وغيرها من جراء تلك الحرب؛ مما أضعف بعض الالتزامات المالية العربية في أفريقيا. كما حدث تحول ديمقراطي في دولة جنوب أفريقيا. وتحول سياسي جذري في السياسات العربية تجاه قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، الأمر الذي أنهى بعض المصالح المشتركة بين العرب والأفارقة[52]. وقد بدت العلاقات العربية - الأفريقية مؤهلة للدخول في أزمة، بعد تأييد منظمة الوحدة الأفريقية احتلال أرتيريا لجزيرة حنيش اليمنية عام 1995، ولاسيما بعد أن وصف الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الموقف العربي المؤيد لليمن بأنه جعل الأزمة اليمنية - الأرتيرية مقدمة لصراع عربي - أفريقي[53].

وهكذا، فبعد أن ازدهرت العلاقات العربية ـ الأفريقية في المراحل الأولى للتعاون، تعرضت منذ أواخر السبعينيات لمشكلات كثيرة انعكست سلبياً على مضمون التعاون بشكل عام؛ مما يشكل خطراً على أمن منطقة البحر الأحمر في حالة استمرار تلك المشكلات في التفاقم. لذا فإن مصلحة الدول العربية المطلة على البحر الأحمر تدعو إلى تكثيف العمل باتجاه تسوية المشكلات التي تعترض مسار العلاقات العربية ـ الأفريقية. كما أن مصر والسودان المطلتين على البحر الأحمر، واللتين تعدان من كبرى الدول الأفريقية العربية التي مازالت تحتفظ بثقل كبير داخل منظمة الوحدة الأفريقية، يمكنهما أن تمارسا دوراً مميزاً على الصعيد الأفريقي. وانطلاقاً من ذلك، فإن الاستراتيجية العربية نحو تأمين البحر الأحمر يمكن أن تأخذ في الحسبان الثقل الاستراتيجي الذي تمثله منظمة الوحدة الأفريقية أو الدول الأفريقية متفرقة، سواء في المحافل الدولية أو في المواقف التي تتبناها أو تتخذها من القضايا الإقليمية.

من جهة أخرى، فإن وجود دول أفريقية عربية داخل جامعة الدول العربية، من شأنه أن يخلق حالة من تنسيق المواقف ويضغط بثقله نحو إنشاء آلية محددة للتنسيق بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وإيجاد ميثاق تعاون يأخذ على عاتقه دعم الاستراتيجية والسياسات العربية في البحر الأحمر، ويضغط باتجاه تحديد وتحييد السياسات الإقليمية والدولية المعادية.

كما وأن وجود دول عربية مطلة على البحر الأحمر وغير أفريقية كالمملكة العربية السعودية مثلاً داخل المجموعة العربية، يمكن أن يؤازر أي

خطوات تتخذها الدول العربية الأفريقية داخل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في الشؤون و السياسات الخاصة بالبحر الأحمر، والتي من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء آليات تعاون وتنسيق بين المنظمتين.

وفي الوقت ذاته، فإن الدول العربية - خصوصاً المطلة على البحر الأحمر - معنية بأن تجد الوسائل المناسبة التي من شأنها تقريب وجهات النظر مع الدول الأفريقية لدعم التضامن العربي-الأفريقي، ومن ثم إحياء التأييد والتنسيق المشترك بشأن الحقوق العربية في منطقة البحر الأحمر في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى. وإن أكثر الوسائل التي من شأنها تحقيق ذلك إنشاء أجهزة جديدة، سواء ضمن جامعة الدول العربية أو الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، تحمل على عاتقها مسؤولية متابعة الشؤون الأفريقية عن كثب، ومساندة قضاياها ودعم تسوية النزاعات سلمياً في القارة، والتضامن مع الحقوق الأفريقية في المحافل الدولية.

وحيث إن معظم الدول الأفريقية تعاني من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، فإنها بحاجة إلى تعزيز وضخ الاستثمارات العربية فيها، وخلق علاقات اقتصادية متشابكة معها؛ مما يساهم في الحد من المشكلات الناجمة عن التخلف الاقتصادي من جانب، ويربط مصير التنمية والاستقرار في قارة أفريقيا باستقرار دول البحر الأحمر العربية وسياساتها، من جانب آخر. لقد لعبت الثروة النفطية في السبعينيات دوراً كبيراً كأداة فاعلة في تقريب وجهات النظر العربية-الأفريقية بشأن القضايا العربية وأهمها الصراع العربي-الإسرائيلي. كما عملت مؤسسات عربية

كبرى على تقديم المساعدات والدعم للدول الأفريقية، وأهمها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (ABEDIA)*، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (AFESD)**، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID)***[54].

لقد نجحت إسرائيل في استخدام لغة المصالح - كما بيّنا سابقاً - وتوظيفها سياسياً مع كثير من الدول الأفريقية، خصوصاً القريبة من البحر الأحمر كأثيوبيا وأرتيريا، وقد ساهمت تلك السياسة في خدمة تلك الدول للخطط والسياسات الإسرائيلية في البحر الأحمر ووادي النيل، رغم بعض الانعكاسات السلبية عليها. ومن هنا فإن الدول العربية معنية بمحاولة اختراق التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا بصفة عامة، ومنطقتي القرن الأفريقي والبحر الأحمر بصفة خاصة، من خلال إعادة وتكثيف الاتصالات بالدول الأفريقية وتعزيز العلاقات، وإعطاء زخم كبير للعلاقات الاقتصادية، واستخدام لغة المصالح، وإعطاء هذه السياسة أولوية ضمن سعيها لتأمين البحر الأحمر.

هـ. أمن البحر الأحمر، والدول الغربية الصناعية

يكتسب البحر الأحمر أهمية خاصة لدى القوى الدولية الكبرى بصفة عامة - كما أوضحنا سابقاً - والدول الصناعية في الغرب بصفة خاصة، بوصفه أقصر وأسرع طريق ملاحي بحري لاستيراد النفط عصب الحياة

---

* Arab Bank for Economic Development in Africa.

** Arab Fund for Economic and Social Development.

*** OPEC Fund for International Development

الصناعية من شبه الجزيرة العربية، وتصدير منتجاتها للمنطقة؛ لذا فإن استقراره والحفاظ على أمنه يشكلان ضرورة استراتيجية لدى تلك القوى. إن ثمة مساحة لا بأس بها أمام الدول العربية المطلة على البحر الأحمر لاستغلال حاجات تلك الدول لهذا البحر، وللمصالح الاستراتيجية التي يتمتع بها لصالح خدمة قضاياها الخاصة، وفي تكثيف الأوراق التي تستطيع أن تضغط بها على الدول الغربية الكبرى لتأييد مواقفها ومصالحها. وقد قدمت الدول العربية مثالاً حياً على ذلك في السبعينيات، عندما استخدمت سلاح النفط أداة للضغط على الدول الكبرى، وقد كانت إحدى نتائجه بداية اقتراب دول كبرى من القضايا العربية وتفهمها لها، وتقريب وجهات النظر بينهما بعد حقبة طويلة من الاستعمار والعداء.

ورغم المواقف المبدئية القائمة على أساس من المصالح للدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية في دعم إسرائيل وسياستها في المنطقة، فإن تلك المواقف والمصالح يمكن الحد من درجتها، في حال استطاعت الدول العربية المطلة على البحر الأحمر استغلال قدراتها والمزايا الاستراتيجية التي تتمتع بها، لصالح تطويع تلك السياسات في خدمة الحقوق العربية في البحر الأحمر، أو على الأقل دفع تلك القوى إلى الحد من تأييدها الكبير للمواقف والسياسات الإسرائيلية.

خلاصة

اتضح من الدراسة أن الموقع المتميز للبحر الأحمر، والذي يعد نقطة التقاء قارات ثلاث هي آسيا وأفريقيا وأوربا، بالإضافة إلى كونه نقطة وصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، قد أضفى عليه أهمية خاصة في السياسات الإقليمية والدولية. وقد ضاعف اكتشاف النفط والبدء بإنتاجه في شبه الجزيرة العربية أهمية الوضع الاستراتيجي للبحر الأحمر؛ إذ أصبح الشريان الرئيسي الذي يتحكم في طريق النفط القادم من تلك المنطقة إلى الدول الغربية الصناعية. فضلاً عن أهميته العسكرية والأمنية للدول المتشاطئة عليه، وكذلك بالنسبة إلى القوى الدولية التي تعتبره طريقاً رئيسياً لتحريك قواتها من قواعدها المنتشرة حول العالم، ونقلها إلى مناطق النزاع والتوتر. وتتركز أهميته التجارية والاقتصادية في أنه يعد أقصر وأسرع طريق بحري يربط بين الشرق والغرب، ناهيك عن الثروات الطبيعية الهائلة التي يزخر بها.

ونتيجة لتلك الأهمية، تعرض البحر الأحمر لتنافس وصراع إقليميين ودوليين للسيطرة على مواقعه الاستراتيجية، بهدف التحكم في طرق التجارة الدولية المارة عبر هذا الطريق الحيوي والسيطرة عليها، بالإضافة إلى رغبة تلك القوى في كسب ورقة ضغط جديدة تلوح بها على الساحة السياسية الإقليمية والدولية . وكما تبين من خلال الدراسة، فقد تركز التنافس على منطقة البحر الأحمر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينيات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وكلاهما حاول السيطرة على البحر الأحمر عبر إقامة التحالفات مع بعض

الدول المطلة عليه، وإنشاء القواعد العسكرية بالقرب منه، كما هدفت كل قوة إلى احتواء نفوذ القوة الأخرى وتحييد سيطرتها.

إلا أن أخطر السياسات الممارسة في البحر الأحمر ظهرت في السياسة الإقليمية لإسرائيل، التي تنطلق من أهداف واضحة ومحددة، تتلخص في تطلعها نحو الفكاك والخروج من الحصار المضروب عليها من محيطها العربي، وتأمين منافذ لها على البحار المجاورة حتى لا تقع تحت وطأة ضغوط سياسية أو اقتصادية محتملة، وذلك عبر تكثيف وجودها في البحر الأحمر، أو السيطرة على بعض النقاط الاستراتيجية فيه.

ويجب ألا نغفل البعد الأمني للتحركات والاستراتيجيات الإسرائيلية في إقليم البحر الأحمر، حيث إن إسرائيل تسعى إلى أن تضمن دوراً رئيسياً لها في أي ترتيبات أمنية في البحر الأحمر. وقد نجحت إسرائيل في تحقيق كثير من أهدافها، حيث ضمنت عدم تكرار تجربة إغلاق مضيق باب المندب أمام ملاحتها وتجارتها، وذلك من خلال شروط ونقاط اتفاقيتي فض الاشتباك الأولى والثانية بين مصر وإسرائيل عام 1974. كما قامت بتعزيز علاقاتها مع أثيوبيا وأرتيريا، بهدف السيطرة بواسطتهما على بعض النقاط الاستراتيجية الكائنة في البحر الأحمر، ومع دول أفريقية عديدة بهدف إضعاف العلاقات العربية ـ الأفريقية لصالح علاقاتها الأفريقية.

كما اتضح من الدراسة أيضاً أن الدول العربية رغم سيادتها على معظم شواطئ البحر الأحمر، فإن سياساتها لم تكن واضحة الأهداف والآليات؛ إذ بقي هدف تأمين منطقة البحر الأحمر وحمايتها، وتعزيز العلاقات بين الدول العربية المطلة عليه وتنسيق مواقفها، هدفاً وقراراً دائم

الحضور في المؤتمرات وتصريحات المسؤولين العرب، دون أن تحدد آليات معينة للتنسيق ومتابعة القرارات، ودون أن تجد تلك القرارات طريقها نحو التنفيذ الفعلي على أرض الواقع.

لذا، فإن هدف تحقيق أمن منطقة البحر الأحمر عربياً يقتضي وضوح مفهوم الأمن بكل أبعاده ومضامينه لدى الأطراف العربية، وانعكاس التحولات الدولية والإقليمية عليها، ومن ثم البحث في شكل النظام والآليات والوسائل الكفيلة بالمساهمة في الحفاظ على أمن هذا البحر واستقراره والدول المتشاطئة عليه. وقد خلصت الدراسة إلى أن شكل النظام الأمني ينبغي أن يتماشى مع التحولات الدولية والإقليمية الناجزة، التي أدت بمجملها إلى شيوع مفهوم "الأمن التعاوني"، الذي يركز على التعاون بين الأطراف الإقليمية في النواحي والمشروعات الاقتصادية والبيئية والإجرائية بشكل عام، بحيث يؤدي ذلك إلى توفير قاعدة مؤسسية لتسوية الخلافات بين جميع دول البحر الأحمر، ليكون ذلك مقدمة لتسوية النزاعات في المنطقة. وينبغي، كما أوضحت الدراسة، أن ينسجم ذلك مع مفهوم الأمن الجماعي التقليدي، وأن يتحقق عن طريق الجوانب المتعلقة بالتأمين العسكري للبحر الأحمر وتسوية الخلافات السياسية بين دوله؛ على ألا يشمل ذلك التحرك إسرائيل، نظراً لأهدافها وسياستها المتناقضة مع السياسات والأهداف العربية في منطقة البحر الأحمر، وإن كانت إسرائيل تعد من أكثر الداعين إلى تلك الترتيبات الجماعية الإقليمية التي تشملها. ويمثل ذلك خدمة لأحد أهم الأهداف الإسرائيلية في المنطقة عامة.

إن أهمية البحر الأحمر إقليمياً ودولياً، وطبيعة العلاقات التي تربط الدول المطلة عليه بوحدات إقليمية وعالمية عديدة، قد فرض أن نأخذ تلك العلاقات وانعكاساتها على أمنه واستقراره في الاعتبار؛ لذا فقد ركزت الدراسة على كيفية الاستفادة من الفرص المتاحة والظروف القائمة، لخدمة الأهداف والاستراتيجيات العربية في البحر الأحمر، وذلك من خلال توظيف العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والمصلحية التي تربط الدول العربية المطلة عليه بتلك الوحدات الإقليمية والعالمية، ولاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، والدول الأفريقية، والدول الغربية الصناعية الكبرى، بحيث يصبح هم أمن البحر الأحمر واستقراره غير محصور في دوله فحسب، بل هو غاية وهدف تلك الوحدات أيضاً.

إن ما تقدم قد يشكل إحدى المساهمات في بحث مفهوم الأمن العربي للبحر الأحمر، وآليات عمل نظامه، لكن ذلك لا يمكن بحال أن يكون الشكل النهائي أو الصورة الكاملة لشكل نظام منطقة أمن البحر الأحمر وآليات عمله المطلقة؛ بل تبقى الحاجة قائمة إلى تضافر الجهود، وتكثيف الدراسات المرادفة والمكملة، بحيث تصل في النهاية إلى بلورة شكل واضح لنظام أمني عربي دائم في البحر الأحمر، يكرس السيادة العربية على ممراته وطرقه الملاحية، وجزره الاستراتيجية، ويمنع التجاوزات والانتهاكات المحتملة لتلك السيادة من قبل قوى إقليمية ودولية لا تلائم سياساتها وأهدافها المصالح العربية في المنطقة. كما تؤدي أيضاً إلى التعامل

مع موضوع البحر الأحمر في إطار الترتيبات الأمنية المستقبلية الدائمة، وليس في إطار ما اتسمت به السياسة العربية في منطقة البحر الأحمر تحديداً من انتهاج أسلوب "رد الفعل" أو الانفعالات "الآنية".

الهوامش

1. انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Encyclopedia Britannica Inc., Chicago, 1993, Vol. 9, p. 985.

2. انظر:

The World Book Encyclopedia, World Book Inc., A Scott Fetzer Company, Chicago, 1991, p. 191.

3. مبارك بن علي القحطاني، «الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر»، مجلة **الحرس الوطني**، العدد 171، تشرين الأول ـ تشرين الثاني/ أكتوبر ـ نوفمبر 1996، ص 20 ـ 21.

4. زكريا محمد عبدالله، «أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي»، **شؤون عربية**، العدد 88، كانون أول/ ديسمبر 1996، ص 156.

5. عبدالعاطي محمد، «البحر الأحمر ومخاطر الصراع الدولي»، **السياسة الدولية**، العدد 54، تشرين أول/ أكتوبر 1978، ص 66.

6. عليّ الدين هلال، «الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر»، **المستقبل العربي**، العدد 9، أيلول/ سبتمبر 1979، ص 100.

7. انظر:

Gerald Blake, "The Red Sea and the Arab Gulf: Strategic and Economic Links", in Abdel Majid Farid (Editor): *The Red Sea: Prospects for Stability*, Croom Helm (London), 1984, p. 89.

8. زكريا محمد عبدالله، مرجع سابق، ص 157 ـ 158.

9. نبيل أحمد حلمي، «أمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي»، **السياسة الدولية**، العدد 54، تشرين الأول/ أكتوبر 1978، ص 79.

10. عبدالله عبدالمحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي ـ الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1988)، ص 135 ـ 136.

11 . انظر:

United States Security Strategy for the Middle East, Department of Defense, Office of International Security Affairs, May 1995, pp. 6-11.

12 . كمال شديد، «البحر الأحمر في الميزان العربي والعالمي»، مجلة **الدفاع**، مؤسسة الأهرام (القاهرة)، العدد 121، آب/ أغسطس 1996، ص 43.

13 . عبدالله عبدالمحسن السلطان، مرجع سابق، ص 137.

14 . المرجع السابق، نقلاً عن:

R. M. Burrell and Alvin J. Cottrell, Politics, Oil and Western Mediterranean, Washington Papers, Vol. 1, No. 7, (Beverly Hills, California: Sage Publications), 1973, pp. 25-26.

15 . US Security Strategy for the Middle East, Ibid., p. 16.

16 . عبدالله عبدالمحسن السلطان، مرجع سابق، ص 137.

17 . انظر:

Roberto Aliboni, *The Red Sea Region: Local Actors and the Superpowers*, Croom Helm (London), 1985, pp. 20-27.

18 . محمد المغيربي ومصطفى خشيم، «صراع الاستراتيجيات في البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي العربي»، **شؤون عربية**، العدد 66، حزيران/ يونيو 1991، ص 62ـ63.

19 . المرجع السابق، ص 63، نقلاً عن:

Shirley Washington, Toward a New Relationship, *Africa Report* (March-April) 1980), p. 17-22.

20 . عاطف السيد، **البحر الأحمر والعالم المعاصر**، (القاهرة: دار عطوة للطباعة، الطبعة الثانية، 1985)، ص 176ـ177.

21 . حلمي عبدالكريم الزعبي، «الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر في الماضي والحاضر والمستقبل»، **شؤون عربية**، العدد 47، أيلول/ سبتمبر 1986، ص 189.

22 . محمد المغيربي ومصطفى خشيم، مرجع سابق، ص 66.

23. عبدالله عبدالمحسن السلطان، مرجع سابق، ص 198 .

24. المرجع السابق، ص 95، نقلاً عن:

Aharon Cohen, Israel and Jewish-Arab Peace," in Kerr, ed., The Elusive Peace in the Middle East, pp. 147-148.

25. المرجع السابق، ص 198 .

26. أمين هويدي، «البحر الأحمر والأمن العربي: الأهمية الاستراتيجية»، **المستقبل العربي**، العدد 11 ، كانون الثاني/ يناير 1980 ، ص 26.

27. زكريا محمد عبدالله، مرجع سابق، ص 162 .

28. المرجع السابق، نقلاً عن: عماد جاد، «إسرائيل في البحر الأحمر»، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 8، آذار/ مارس 1993 ، ص 61ـ67 .

29. أسعد حيدر، «حنيش الكبرى: صراع على جزيرة يغطي الصراع على البحر الأحمر»، صحيفة **الحياة** (لندن)، العدد 11991 ، 28/ 12/ 1995 .

30. مبارك القحطاني، مرجع سابق، ص 22ـ23 .

31. توفيق بن أحمد القصير، «نحو مشروع قومي عربي لأمن البحر الأحمر»، في ندوة **البحر الأحمر والأمن القومي العربي**، عقدها في عمّان مركز دراسات الشرق الأوسط (عمّان)، ومكتب الآفاق المتحدة (الرياض) 8ـ10 كانون الأول/ ديسمبر 1996، ص 3ـ4 .

32. المرجع السابق.

33. عبد الله عبدالمحسن السلطان، مرجع سابق، ص 95.

34. توفيق القصير، مرجع سابق.

35. المرجع السابق، ص 4.

36. عبدالله عبدالمحسن السلطان، مرجع سابق، ص 189 ـ 190 .

37. عليّ الدين هلال، مرجع سابق، ص 98ـ99.

38. محمد السيد سليم، «مفهوم الأمن القومي العربي»، في ندوة **البحر الأحمر والأمن القومي العربي**، مرجع سابق، ص 11ـ12 .

39 . المرجع السابق، نقلاً عن :

D. Banerjee, International Security in a Period of Change, a paper presented at the Indian - Egyptian Seminar on Regional Security, New Delhi, Feb. 1992, p. 7.

40 . المرجع السابق، نقلاً عن :

John Ulrich, The Environment of National Security: A Transformation of Policy and Process, a paper presented at the 1994 Meeting of APSA, New York.

41 . المرجع السابق .

42 . المرجع السابق، ص 17 .

43 . المرجع السابق .

44 . المرجع السابق، ص 17 ـ 18 .

45 . عاطف السيد، مرجع سابق، ص 195 ـ 197 .

46 . محمد رضا فودة، «أمن البحر الأحمر : منظور استراتيجي»، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 8، آذار/ مارس 1993 ، ص 50.

47 . Gerald Blake, Ibid. p. 89 .

48 . محمد المغيربي ومصطفى خشيم، مرجع سابق، ص 67 .

49 . عبدالله عبدالمحسن السلطان، مرجع سابق، ص 301 .

50 . Roberto Aliboni, Ibid., p. 100 .

51 . Ibid., p. 101 .

52 . عبدالملك عودة، «التعاون العربي الأفريقي في العشرين عاماً الماضية»، بحث نشر في كتاب : إجلال رأفت (محرر)، **العلاقات العربية الأفريقية**، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994)، ص 26 ـ 38 .

53 . حسن أبوطالب، الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للبحر الأحمر، في ندوة **البحر الأحمر والأمن القومي العربي**، مرجع سابق، ص 11 .

54 . Roberto Aliboni, Ibid., pp. 101-102 .

المراجع

1. Aliboni Roberto, The Red Sea Region: Local Actors and the Superpowers, Croom Helm (London), 1985.

2. Blake Gerald, The Red Sea and the Arab Gulf: Strategic and Economic Links, Abdel Majid Farid (Editor): The Red Sea: Prospects for Stability, Croom Helm (London), 1984.

3. United States Security Strategy for the Middle East, Department of Defense, Office of International Security Affairs, May 1995.

4. عاطف السيد، **البحر الأحمر والعالم المعاصر**، دار عظوة للطباعة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1985.

5. عبدالله عبدالمحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي-الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1988).

6. عبدالملك عودة، «التعاون العربي الأفريقي في العشرين عاماً الماضية»، بحث نشر في كتاب: إجلال رأفت (محرر)، **العلاقات العربية الأفريقية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994).

7. أوراق ندوة البحر الأحمر والأمن القومي العربي، عقدها في عمّان مركز دراسات الشرق الأوسط (عمّان) ومكتب الآفاق المتحدة (الرياض)، 8-10 كانون الأول/ ديسمبر 1996.

8. **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 47، أيلول/ سبتمبر 1986، والعدد 66، حزيران/ يونيو 1991، والعدد 88، كانون الأول/ ديسمبر 1996.

9. **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 54، تشرين الأول/ أكتوبر 1978.

10. **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 9، أيلول/ سبتمبر 1979، والعدد 11، كانون الثاني/ يناير 1980.

11 . **أوراق الشرق الأوسط**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد 8، آذار/ مارس 1993 .

12 . مجلة **الحرس الوطني**، رئاسة الحرس الوطني السعودي، الرياض، العدد 171، تشرين أول ـ تشرين الثاني/ أكتوبر ـ نوفمبر 1996 .

13 . مجلة **الدفاع**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 121، آب/ أغسطس 1996 .

14 . صحيفة **الحياة**، لندن، العدد 11991، 28/ 12/ 1995 .

نبذة عن المؤلف

عماد قدورة، حاصل على درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية عام 1993. يعمل محرراً للنشر العلمي بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، كما عمل باحثاً بمركز دراسات الشرق الأوسط، والمركز العلمي للدراسات السياسية في عمّان خلال الفترة 1994ـ1997. نشرت له مقالات ودراسات، ومن مؤلفاته المنشورة:

- **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1996.
- **الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1995.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 ـ 1996

12 - عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير
13 - ماجد كيّالي	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14 - حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور... معالم محورية على الطريق
15 - مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16 - عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17 - ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18 - محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19 - أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20 - سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21 - إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22 - عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة(A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعتهما من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش، ما يلي:

الكتـــب : المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

الدوريات : المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد، السنة، الصفحة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «**دراسات استراتيجية**» .
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم .
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير ، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم .
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث .
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة ، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر .
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر ، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز .





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: ٤٥٦٧، أبوظبي، إ.ع.م: هاتف: ٧٢٢٧٧٦ - ٩٧١٢: فاكس: ٧٦٩٩٤٤ - ٩٧١٢ ; e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae